

النهار

جريدة شهرية متخصصة تصدر عن

هيئة النزاهة في العراق

رئيس التحرير

سلمان النقاش

مدير التحرير

د. غزوان هادي

سكرتير التحرير

محمد عبد الله

هيئة التحرير

جميل عبد الكاظم الياسري

حيدر ماجد كاظم

حسين علي محمد

عمار الكناني

وميض قيس خضر

تصميم

احمد وليد عباس

تصوير

علي محمد الوندي

ماجد عبد الرضا

تنفيذ الكتروني

محمد ابراهيم

الاشراف الطباعي

احمد عبد الحسن

البريد الالكتروني

alnahar@nazaha.iq

التحقيق في قضية فساد تطال وزير مصري سابق

القاهرة / محمد عبد الله

وأضافت التحقيقات أنه لدى مغادرة وزير الإسكان السابق لمنصبه الوزاري تم عرض الأمر على المستشار يحيى دكروري نائب رئيس مجلس الدولة بصفته رئيس قسم الفتوى بوزارة الإسكان فرفض الموافقة على عقد لمخالفته للقانون المناقصات والمزايدات. ووصفت الرقابة الإدارية في تحرياتها للنيابة سمعة وزير الإسكان السابق بأنها ليست على المستوى المطلوب، وهو ما دفع الرئيس مبارك لإبعاده من منصبه الوزاري. وأوضحت التحريات أن الوزير السابق تم اتهامه في قضية سابقة، حيث وردت اعترافات في تحقيقات أجرتها نيابة أمن الدولة خلال السنوات الماضية بأن الوزير ارتكب جريمة استعمال النفوذ لصالح صهره الدكتور ضياء الميزي الذي كان يتلقى مبالغ مالية من نفسه دون مبان أو أي تجهيزات يجاوز ١٠ الاف جنيه في هذه المنطقت بدون مبان، وهو ما أدى إلى اهدار المال العام.

أن وزير الإسكان السابق أخذ رشوة تجاوزت ٧ ملايين جنيه من أحد رجال الأعمال مقابل تخصيص أرض ٦ ملايين متر ، كما أوضحت التحقيقات أن رجل الأعمال مدين منذ ١٠ سنوات بأكثر من مليار و٢٠٠ مليون جنيه للبنوك. حيث اقترض المبلغ بضمان الأرض التي حصل عليها من وزير الإسكان رغم أنه لم يسدد أصلا ثمن الأرض حتى اليوم، ولم يسدد شيئا للبنوك. وسلم الشقق في مشروعاته للحاجزين. وأصبحت وكشفت التحقيقات عن قيام رجل أعمال آخر يدفع رشاوى للوزير في صورة شراء قطعتي أرض بمنطقة الشيراتون باسم زوجة الوزير بمبلغ مغال فيه مقابل قيام الوزير ببيع فندق بمارينا يحق الانتفاع له. ومينى البولنيج بسعر ١٨٠٠ جنيه للمتر كارض ومبان في حين أن سعر المتر نفسه دون مبان أو أي تجهيزات يجاوز ١٠ الاف جنيه في هذه المنطقت بدون مبان، وهو ما أدى إلى اهدار المال العام.

يتجاوز عدة مليارات من الجنيحات. وبينت التحقيقات أن الوزير السابق وعقب تركه وزارة الإسكان، تم تعيينه رئيسا لشركة الخدمات البترولسية البحرية المملوكة للدولة، نقل على الفور أيمن الليثي مدير مكتبه في وزارة الإسكان خلال توليه منصبه الوزاري إلى شركات الخدمات البترولية البحرية ليتولى أيضا موقع مدير مكتبه. واتضح أن أيمن الليثي تردد اسمه في تحقيقات نيابة أمن الدولة في قضية الرشوة بشركة حسن علام. حيث أكد بعض المتهمين أنهم دفعوا رشاوى ٣ مرات لأيمن الليثي في ذلك الوقت عندما كان مديرا لمكتب الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الإسكان السابق، ولكن لم يتم إخضاعه للتحقيقات وبالتالي لم تتم إدانته.

وقدمت الرقابة الإدارية مستندات تسم ضبطها داخل وزارة الإسكان وتم مقارنة تصرفات الوزير بالقوانين واللوائح وقرارات رئيس الوزراء وتبين

واصلت نيابة الأموال العامة في مصر تحقيقاتها في الجرائم المنسوبة للدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الإسكان السابق بتلقي رشاوى بملايين الجنيحات من عدد من رجال الأعمال مقابل تخصيص أرض شاسعة لهم بالمدن الجديدة بمبالغ زهيدة أدت إلى إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد المصري تقدر بمليارات الجنيحات، فضلا عن تخصيص عدد من الفلللات والأراضي لزوجته وأبنائه وأقاربه ومعارفه وأصدقائه بالوساطة والمحسوبية. وتفيد التحقيقات الأولية أن الوزير السابق تلقى رشاوى تجاوزت ٢٠ مليونا من عدد من رجال الأعمال مقابل تخصيص أكثر من ٨ ملايين متر لهم في مدن القاهرة الجديدة وأكتوبر والشيخ زايد والعبور وفاید، بسعر لا يتجاوز ٢٥٠ جنيها للمتر في أفضل الأحيان بينما كان سعره في القطع الملاصقة في ذات التاريخ ٥٠٠ جنيه، مما يعنى إهدار المال العام بمبلغ



الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.. ودور الإعلام في تفعيلها

اعداد / رغد عبد الستار

تعد إستراتيجية مكافحة الفساد رؤية ورسالة تستمد جذورها من التأمل والمنطق وتستند إلى علم الإدارة ومكافحة الجريمة ممزوجا بالتجارب العالمية ، فهي عبارة عن لائحة توضح خارطة الطريق الذي يتبع ودور الأفراد والمؤسسات للمساهمة في حماية المجتمع ومكافحة ظواهر الفساد ومنع وقوعها.



إدارة شؤونه جهاز إداري كفه وفعال قادر على مواكبة التغيير ويحسن إدارة الموارد ويقدم خدمات متميزة للمواطنين. كما تعمل الإستراتيجية على ترسيخ ثقة المواطن بالمؤسسات الوطنية من خلال تنفيذ سياسات فعالة لمعالجة الظواهر السلبية وكشف مواطنها ومعالجة أسبابها، وتفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد ، ووضع آليات عمل فعالة للتعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من جرائم الفساد والقضاء عليها.

اسس بناء الإستراتيجية:

وضعت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد استنادا إلى الفقرة ٢٠٠٢ من المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي صادق عليها العراق بالقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ لتشمل مختلف المستويات التنظيمية وتوزيع الأدوار فيما بينها وترتيب الأولويات والنتائج المتوقعة بالاعتماد على الأسس الآتية:

١. تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية والوقوف على ما بها من نقاط القوة والضعف. ٢. تنفيذ البرنامج السياسي الذي تنبته الحكومة الوطنية والتي جعلت من بين أولويات أعمالها محاربة الفساد.

٤. التحديد الواضح والدقيق للأهداف. ٥. تنمية القدرة على التحكم الذاتي في الأداء. ٦. المراجعة المستمرة والدورية لأداء ، وتحديد الانحرافات ، وتحديد أسبابها وسبل معالجتها. ٧. تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات للوظائف المختلفة ومساءلتها عن تحقيق النتائج. ٨. تفعيل جهود مؤسسات الدولة بما يضمن تنسيق المهام والفعاليات المترابطة فيما بينها والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

الآليات المعتمدة في بناء الإستراتيجية:

من أهم الآليات المعتمدة التي أخذت في الاعتبار لبناء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتكون واقعية ما يأتي:

أ.المكافحة عبر أحداث تغييرات في السياسات والأنظمة حسب تطور العمل.

ب. ترسيخ الشراكة بين الجهات المعنية كافة في بناء الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد .

ج. توضيح دور المؤسسات الحكومية، وتشخيص المشاكل الرئيسية التي تعاني منها، وخاصة في مجال ترشيد الهياكل التنظيمية وتنمية الموارد البشرية ورسم السياسات المالية والإدارية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمساءلة ، وتفعيل الآليات مكافحة الفساد.

د. اختيار الأهداف الرئيسية والبعيدة المدى مع الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون الهدف المختار واقعي ويمكن تحقيقه وقياسه وأنه لا يتعارض مع الأهداف الأخرى.

هـ تهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الخططة.

و. تحديد سقف زمني لتنفيذ كل مفردة من مفردات الخططة.

ز. توزيع المسؤوليات على ضوء

مفردات الخططة. ح. إصدار تقارير متابعة دورية لإنجاز المهام من قبل المؤسسات المعنية ، وتصحيح المسارات في ضوء تحليل النتائج. ط. إصدار تقرير سنوي في نهاية كل سنة يوضح نتائج صياغة وتنفيذ الخططة الوطنية وتحديد المشاكل والمعوقات والمقترحات البناءة لتجاوزها وتأمين التدفق المستمر للبيانات والمعلومات. ي. الاهتمام بوضع خطط بديلة للمفاصل المهمة بما يضمن الاستجابة لآية متغيرات أو تحديات تواجه عمليات التنفيذ.

دور الإعلام في تفعيل الإستراتيجية:

تدخل سياسة المؤسسات الإعلامية الإستراتيجية من جرائم الفساد في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مرتكزة على عناصر الاختصاص والمرنسة من جهة ، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى.وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي - ومرتكزها الأمن والإعلام- أنه على رجل الإعلام أن يدمج هذه السياسة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتباره أن سياسة منع الجريمة هي أحد اتجاهات السياسة الاجتماعية، والتوصية الأساسية تكمن في اتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط الاعلامي لمنع جريمة الفساد مما يؤدي الى دمج سياسات المنع هذه في التخطيط الإنمائي الوطني.

وتكتسب التوعية الاعلامية بمضار الفساد أهميتها الإستراتيجية في الدول التي تعتمد شعوبها على ما تقدمه لها حكوماتها من معلومات وحقائق لتكوين سلوكها وردود فعلها ، وتتركز جهود اجهزة الإعلام على إقناع الموظفين العامين والمواطنين بالتخلي عن السلوك والتصرفات المرتبطة بظاهرة الفساد. مستندة في

هيئة النزاهة والانتخابات

غالب الدعي

شرعت هيئة النزاهة ومن لحظة استلام الوثائق الدراسية للمرشحين للانتخابات بتدقيق هذه الوثائق من خلال (١٤) فريق عمل موزعين على محافظات العراق ولغاية نهاية هذا الأسبوع ، اتضح أن هناك (٥٢) وثيقة دراسية لا توهل لحاملها ان يكون ممثلا للشعب ، لعدم معادلتها للشهادة العراقية. مع وجود عدد آخر من الوثائق ثبت تزويرها وتم إحالتها للقضاء لاستكمال الإجراءات القانونية بشأن حاملها.

وبطبيعة الحال فإن هناك أصوات شعبية تطالب بإحالة الذين قدموا وثائق دراسية مزورة الى القضاء ومحاسبتهم وإعلان أسماءهم ليكونوا عبرة لغيرهم من المزورين ورغم حالات التزوير التي تم ضيقها لحد الآن لكنها اذا ما قورنت مع الانتخابات السابقة هي الافضل من حيث عدد الذين قدموا وثائق دراسية مزورة .

واليوم وبفضل إجراءات هيئة النزاهة بنشر ثقافة جديدة بغية خلق قنوات جديدة ترفض هذه الظاهرة وتدعم إجراءات الهيئة في محاسبة وإحالة الذين قدموا وثائق دراسية مزورة الى القضاء وفي مقارنة أخرى نلاحظ أن هناك التزاما أكثر من الفعاليات السياسية بعدم السماح للمزورين بان يكونوا ضمن قوائمها وسارعت اغلب تلك الفعاليات إلى تغيير هؤلاء المرشحين الذين قدموا وثائق دراسية مزورة .

ولن ينتهي الأمر هنا فقد بدأت حملة كبيرة في مختلف دوائر الدولة يحصر أصحاب الشهادات المزورة وأحالتهم للقضاء واسترداد كل الأموال التي تقاضوها جراء ذلك

وليس لان المقال يكتب في صحيفة توزعها هيئة النزاهة التي كانت من اشد المؤسسات الحكومية تطبيقا لنص وروح القانون العراقي واردة الشعب قد بدأت بموظفيها المزورين فقد عزلتهم أولا ومنعتهم من السفر وصدرت أحكام بحقهم واستردت الأموال التي بذمتهم ونشرت أسمائهم على الموقع الالكتروني الخاص بها .

وهي جادة في خلق ثقافة جديدة في المجتمع العراقي باتجاه رفض كل حالات التزوير التي طالت الوثائق العراقية بعد سقوط النظام جراء الفوضى وفقدان النظام الذي عم البلاد .



تأثيرها

بالدرجة

الأولى على

مصلحة الوطن

العليا والالتزام إلى

هذا الوطن ، وحدانية الولاء

إلى الوطن. المواطنة الصالحة

، الفضائل الإنسانية، الشواب

والعقاب.
متطلبات إنجاح الجهد الإقناعي لأجهزة

الإعلام في مجال مكافحة الفساد:

١. ربط أهداف هذا الجهد بالمصلحة الوطنية العليا في التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن.

٢. توضيح هذه الأهداف للموظفين وللمواطنين في أن واحد.

٣. إثبات موضوعية هذا الجهد وتطبيقه مع الواقع.

٤. استخدام هذا الجهد لعنصر التحفيز المرتبط بالدوافع

الفزيولوجية والنفسانية مثل:

(تحسين وضع الاقتصاد، تحقيق

العدالة الاجتماعية، رفع قيم

المجتمع وفضائله...الخ.

٥. تسليط الضوء الاعلامي على دور

الاجهزة الرقابية في ضبط أعمال

الفساد والتصدي لها.

٦. عرض آراء قادة الرأي والنخبة في

المجتمع في أجهزة الإعلام توخيا

لتعزيز المصداقية وعمق التأثير

في الجمهور.

٧. استخدام الوسائل الاعلامية

الموثوقة والأشخاص الذين

يتمتعون بمصداقية مؤكدة.

٨. الترويج للدعوة إلى تطبيق صور

الإصلاح الإداري على أنه عمل

تحرري من رواسب اجتماعية

مستقبل العراق.